

دور المجتمع المدني في تعزيز مفهوم الحكم الرشيد

الأستاذة بوعش وافية

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل-

مقدمة:

لقد شجعت التطورات الإيجابية الكثيرة والمتلاحقة في البيئة السياسية والاقتصادية والثقافية التنموية على طرح وتفعيل مفهوم المجتمع المدني في سياق البحث عن الديمقراطية وتجسيد الماهية الحكم الرشيد في الدول التسلطية. وفكرة الحكم الرشيد كانت مجرد اقتراح سياسي على مستوى الاتحاد الإفريقي وبمبادرة من الرئيس الجزائري والنيجيري في إطار برنامج النيباد (برنامج تنمية إفريقيا) ثم تجسدت تلقائيا في النظام السياسي الديمقراطي الجزائري على المستوى الوطني والمحلي عن طريق مؤسسات المجتمع المدني أي لابد من وجود ديموقراطية تشاركية (المادتين 15 و 16 من دستور 1996 و المادتين 11 و 12 من قانون البلدية) وبالتالي تمكين المجتمع من صياغة الدولة بما يعزز الحرية والتطور للمجتمع ككل.

فارتفاع حجم المجتمعات وزيادة الطلب على الخدمات والمشاركة ورسم السياسات العامة التي تهم المواطن، كل هذا ساهم في بروز وإنشاء مؤسسات مجتمعية قوية، إذ يكون التوازن بينها من خلال شبكة متينة من علاقات الضبط والرقابة والمساءلة وفعالية الضبط الشفافة وتحقيق العدالة بما يضمن احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ويكرس المشاركة التي تعد أساس ولب العملية الديمقراطية، فالمجتمع المدني هو المقياس الذي تقاس به شدة الديمقراطية¹.

¹ - غزلاني و داد، " واقع المجتمع المدني في الجزائر ودوره في تحقيق الرشادة"، الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية اشكلالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، كلية العلوم القانونية والإدارة، جامعة حسين بن بوعلي، الشلف، يومي 16 و 17 ديسمبر 2008، ص.01.

ومن هذا المنطلق سأركز في ورقتي البحثية على الدور الذي يقوم به المجتمع المدني في سبيل إرساء مفاهيم الحكم الرشيد والديموقراطية؟.

المبحث الأول: فكرة المجتمع المدني والحكم الرشيد

سأتعرض في هذا المبحث لماهية المجتمع المدني والحكم الرشيد

المطلب الأول: ماهية المجتمع المدني

تبرز لنا ماهية المجتمع المدني من حيث عوامل وأسباب ظهور اصطلاح المجتمع المدني، تعريفه، إبراز خصوصيته، والمنظمات التي يشملها.

الفرع الأول: أسباب ظهور مصطلح المجتمع المدني

يرجع ظهور مصطلح "المجتمع المدني" إلى تظافر مجموعة من الأسباب تتمثل أبرزها في¹:

- تفشي العولمة وتبني أفكار وآليات نظام اقتصاد الحر وزيادة فعالية القطاع الخاص
- المناداة بحقوق الإنسان وعولمة القيم الديموقراطية وتقرير مبدأ المساواة بين الأجناس
- التزايد الفاعل لدور المنظمات غير الحكومية على المستوى الداخلي والخارجي
- البحث عن آليات تجعل من أنشطة الدولة خاضعة لمبدأي النزاهة والشفافية لأجل القضاء على انتشار ظاهرة الفساد بكل أنواعه على المستوى الدولي

1 - بوحنية قوي، "دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الرشيد"، الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية اشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، كلية العلوم القانونية والإدارة، جامعة حسين بن بوعلي، الشلف، يومي 16 و 17 ديسمبر 2008، ص ص. 03-01.

• ظهور التكنولوجيات وشبكة الاتصال والأنترنت مما أدى إلى سهولة التواصل على المستوى الوطني والدولي

• الأزمة المالية التي واجهت الدولة الجزائرية وأدت إلى فشل دورها الحارس في المجالات الاقتصادية وعجزها عن تلبية حاجيات مواطنيها، فاندسحت من الحقل الاقتصادي واقتصر دورها على التنظيم (دور منظم)، هنا ظهرت الحتمية إلى اشتراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في عمليات التنمية الاقتصادية للقضاء على الفقر والأمراض والأمية في الدول النامية.

والجدير بالملاحظة أن اجتماع هذه العوامل أدت إلى ظهور حركات لمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني (أحزاب سياسية، جمعيات، نقابات، منظمات غير حكومية...) لأجل الدفاع عن حقوق الأفراد داخل المجتمع وتلبية حاجياتهم وإقرار مبدأ المساواة.

خصوصا وأن مثل هذه الحركات تشكل مرتكزا رئيسيا مساندا للدولة الجزائرية في حالة عجزها عن الوفاء بالمقتضيات الاقتصادية المتزايدة، فهي بذلك تشكل مصدرا أساسيا للرقابة الشعبية وأداة مساءلة للقضاء على كل أشكال الفساد (الإداري، الاجتماعي، المالي، الأخلاقي، اقتصادي...) ¹

الفرع الثاني: تعريف المجتمع المدني

إن مصطلح المجتمع المدني ² ليس بمصطلح جديد بل هو مصطلح غربي ³، نشأ نتيجة بروز محاولات شتى لقيام "مجتمع مدني" ناشط ومتحرك ضاغط

1 - للتفصيل أكثر راجع: المرجع نفسه، ص. 03. قاسم حجاج، العالمية والعولمة: نحو عالمية التعددية وعولمة انسانية الجزائر، جبهة التراث، 2003، الجزائر، ص. 304-313.

2 - يجب التمييز بين المجتمعات المدنية الراكدة أو الهائلة القابلة بالأوضاع القائمة مستسلمة لها وبين مجتمعات المدنية المتحركة تنظم فيها الهيئات الناشطة من نقابات، أحزاب، جمعيات وتيارات تحاول أن تصبح قوة ضاغطة اتجاه التغيير.

3-عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر: دراسة ميدانية لولايتي مسيلة وبرج بوعريريج، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: أدوار الجماعات المحلية والإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011، ص. 16.

باتجاه التغيير خاصة من خلال الأحزاب السياسية وتناقضها لتصبح كتلة تاريخية قادرة على التغيير¹.

ونعني بالمجتمع المدني مجموعة من المؤسسات والهيئات السياسية والاجتماعية والثقافية لسلطة الدولة لضمان عدم تحولها إلى الاستبداد والتطوعية التي تمثل مصالح القوى والجماعات في المجتمع، والتي يفترض أن تعمل بنوع من الاستقلالية عن سلطة الدولة. وأن تشكل نقلا سياسيا وثقافيا قد يكون موازيا واستقلال هيئات المجتمع المدني عن سلطة الدولة يرتبط بمفاهيم الحريات الأساسية²، والتي أكدت عليها إعلانات حقوق الإنسان كحرية العقيدة والاجتماع والقول والنشر والإبداع، وهي حريات تنص عليها أو على أغلبها "الحقوق المدنية" التي يتمتع بها مواطن كل وطن، ومنها الحقوق السياسية لاسيما في مجال الانتخابات ورقابة المنتخبين، لكن التمتع بتلك الحريات يبقى مقيدا بخصوصيات المجتمع، مما يعني أن الاستقلال عن سلطة الدولة هو استقلال نسبي يتحدد حسب كل مجتمع وخصوصياته، فالمجتمع المدني تعبير مؤسساتي عملي ومتنوع عن المفهوم الحديث للمواطنة³.

وكان موضوع المجتمع المدني محل نقاش الباحثين والمفكرين فتعددت تعاريفه كل بحسب وجهته، ونذكر منها على سبيل المثال:

● "مجموعة تنظيمات تطوعية حرة غير الحكومية وغير الارثية، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، لتحقيق مصالح أفرادها من أجل قضية

1 - أو شن سمية، دور المجتمع المدني في الأمن الهوياتي في العالم العربي: دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: سياسات عامة وحكومات مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010، ص ص. 18-20.

2- المرجع نفسه، ص. 22.

3- غزلاني وداد، مرجع سابق، ص. 02.

أو مصلحة أو التعبير عن مصالح جماعية، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف".¹

• " مجموعة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومختلف التنظيمات التطوعية التي تنشأ بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها قصد حماية مصالحهم والدفاع عنها، ومنها على سبيل المثال: الأحزاب السياسية والتنظيمات الثقافية والاتحادات المهنية وجماعات المصالح والجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية".²

• " مجموعة المؤسسات غير الرسمية، التطوعية المكونة من الأحزاب السياسية والمؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان والبناء الديمقراطي وتعمل على تعزيز ونشر مجموعة من القيم والمبادئ التي تهدف إلى تطوير وتنمية المجتمع".

إذن: فالمجتمع المدني مصطلح فريد يجمع بين تركيبته من المعاني الصريحة والمدلولات الضمنية حيث تتداخل فيها مفاهيم متقاربة من قبيل الديمقراطية والمواطنة والليبرالية السياسية علاوة على حقوق الإنسان.

الفرع الثاني: خصائص المجتمع المدني

يتميز المجتمع المدني بمجموعة من الخصائص تتمثل أهمها في:

• القدرة على التكيف مع التطورات البيئية التي تعمل فيها، فكلما كان للمؤسسة قدرة عالية على التكيف كلما كانت أكثر فعالية، لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما إلى القضاء عليها.³ وسواء أكان التكيف زمنياً¹، أو تكيف جيلياً²، أو تكيف وظيفياً³.

1- زدام يوسف، " دور المجتمع المدني في التنمية الإنسانية مقارنة ثقافية"، الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية العلوم القانونية والإدارية، الشلف، يومي 16 و17 ديسمبر 2008، ص. 02.

2- عبد النور ناجي، المدخل إلى علم السياسة، دار العلوم، عنابة، 2007، ص. 170.

3- عبد السلام عبد اللاوي، مرجع سابق، ص. 19.

• ألا تكون مؤسسات المجتمع المدني خاضعة أو تابعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد، بحيث يسهل السيطرة عليها وفق ما يتماشى مع رؤية وأهداف المسيطر (الاستقلالية في مقابل الخضوع والتبعية) وتظهر لنا هذه الاستقلالية من خلال: الاستقلال المالي لمؤسسات المجتمع المدني أي من خلال مصادر التمويل، هل هو تمويل خارجي تمنحه الدولة أو بعض الجهات الخارجية أم هو تمويل ذاتي من خلال مساهمات الأعضاء أو التبرعات أو عوائد نشاطاتها الخدمائية والإنتاجية؟، أو الاستقلال الإداري والتنظيمي أي مدى استقلاليتهما في إدارة شؤونها الداخلية، وقوانينها الداخلية بعيدا عن تدخل الدولة⁴.

• التجانس في مقابل الانقسام: بمعنى عدم وجود صراعات داخل المؤسسة الأمر الذي يؤثر بطبيعة الحال على ممارستها ونشاطها، فكما كانت الانقسامات والصراعات داخل المؤسسات المدنية تتعلق بطبيعة نشاطها وممارستها وتحل بطريقة سلمية، كلما ازداد تطور المؤسسة، إذ يعتبر هذا المقياس دليل على صحة المؤسسة، وكلما كانت الصراعات تقوم على أسباب شخصية وكانت طريقة الحل عنيفة، كلما دل ذلك على تخلف المؤسسة⁵.

الفرع الثالث: مؤسسات المجتمع المدني

يقصد بمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني تلك الأشكال المنظمة التي تعبر عن التكوينات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة، تدافع عن مصالح أعضائها وتساهم في صنع التغيير الاجتماعي والسياسي سعيا إلى تحقيق تنمية المجتمع وسعيا للديموقراطية، كما تعد أداة فاعلة للأفراد من أجل رسم السياسة العامة وإبداء آرائهم بكل حرية وفي صورة سلمية ومشروعة، فجهود

1- أي قدرة المؤسسة على الاستقرار لفترة طويلة من الزمن.

2- بمعنى قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب الأجيال من الزعماء في قيادتها.

3- أي قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها مع الظروف المستجدة

4- للتفصيل أكثر راجع: غزلاني وداد، مرجع سابق، ص. 03. أو شن سمية، مرجع سابق، ص. 86.

5- المرجع نفسه، ص. 04.

الأفراد من أجل الدفاع عن حرياتهم داخل الدولة لا تكون مجدية إذا كانت في إطار غير منظم¹.

ومن أبرز المؤسسات التي تنشط في المجتمعات المدنية نذكر أهمها:

أولاً: الأحزاب السياسية: تعتبر الأحزاب السياسية من عناصر المجتمع المدني نظراً لما تلعبه من أدوار حاسمة في صنع القرار السياسي²، على اعتبارها تساهم في الحفاظ على وجود معارضة للنظام القائم وضمان تحقيق قوة بديل لهذا النظام، فلم يعد الحزب السياسي اليوم يشارك في المناسبات الانتخابية ويسعى للوصول إلى السلطة فحسب، بل أصبحت له مهمة تجسيد الرقابة في الدولة، بالإضافة إلى أنه يعد مؤسسة تعمل على تحقيق المشاركة السياسية وتفعيل التنشئة والتنمية السياسية وترقية حقوق الإنسان³.

وتعد الأحزاب السياسية هي المكون الأساس في بناء المجتمع المدني، وبالرغم أن الأحزاب السياسية قامت لتعبر عن الإرادة الطوعية لأعضائها، فإنها تعمل على تحقيق أهداف تتصل بإشباع الحاجات الخاصة لأعضائها أو أنها تسعى لتحقيق بعض المصالح العامة، غير أنها وإن كانت تدخل، استناداً إلى هذه الجوانب في نطاق المجتمع المدني⁴، إلا أنها تخرج عن روحه لسببين هما: الأول أن التنظيمات الحزبية تصل إلى الحكم ومن ثم تصبح هي المعبرة عن النظام السياسي أو المسيرة لجهاز الدولة وتدخل ضمن السلطة التنفيذية، وثانياً أن التنظيمات الحزبية تقتصر في أدائها في الغالب على القيام بالجهود التي تتصل بإشباع حاجة أعضائها أو المنتمين لها دون أن تتعدى خدماتها للآخرين، فأهدافها محددة بنطاق معين وليست بالنطاق العام أو الهدف العام⁵.

1 - خلفه نادية، مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية: دراسة تحليلية قانونية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2005، ص.123.

2 - المرجع نفسه، ص.124.

3 - عبد الوهاب بن خليفة، المدخل إلى علم السياسة، دار قرطبة، الجزائر، 2010، ص.131.

4 - المرجع نفسه، ص.136.

5 - غزلاني وداد، مرجع سابق، ص.04.

ثانيا: النقابات العمالية والاتحادات المهنية: تعد النقابات¹ العمالية والاتحادات العمالية من أبرز التنظيمات الفاعلة في فضاء المجتمع المدني، لكونها تشكل قاعدة شعبية لا يستهان بها في أغلب الدول، إذ قادت هذه التنظيمات العديد من الحركات الإصلاحية ضد الأنظمة الاستبدادية والديكتاتورية وصلت لحد اسقاطها²، فقد شكلت الحركة النقابية نوات مركزية للمجتمع المدني باعتبارها أكبر فضاء خارج هياكل الدولة، وتساهم التنظيمات النقابية والمهنية في المحافظة على الوحدة الوطنية من خلال الوقوف في وجه محاولات التفتيت الديني والعرفي... وغيرها³، كما تلعب دورا مهما وأساسيا في الدفاع عن حقوق العمال والمستخدمين وتحسين ظروفهم، فالدور الذي تلعبه النقابات يرتبط أشد الارتباط بالنظام السياسي السائد وبحجم الحريات الديمقراطية والنقابية. ولعل هذا الدور الذي تلعبه النقابات في حياة الفرد والمجتمع، قد دفع بالمجتمع الدولي إلى تبني الحق في قيامها، من أجل تحسن ظروف المعيشة للمواطن وتعزيز الحياة الديمقراطية⁴.

ثالثا: الجمعيات: تلعب الجمعيات دورا بارزا في نشأة المجتمع المدني وهي أكثر أشكال المجتمع المدني انتشارا، حيث أنها تعنى بتنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية، وحماية أموال الجماعة والدفاع عن حقوقهم وحرياتهم. إذ تشكل الجمعيات بصفة عامة ثقلا كبيرا في المجتمع المدني في أغلب الدول، وذلك لتنوع مجالات تخصصها واهتماماتها وكذا تغطيتها لأغلب الجوانب المتعلقة بحياة الأفراد في المجتمع سواء الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالإضافة إلى اعتبارها

1- تعرف النقابة على أنها جماعة من العمال تضم مهنة أو أكثر، أنشئت أساسا من أجل الدفاع عن مصالح الأعضاء ورعايتهم من الناحية الاقتصادية، وكان هذا التعريف الضيق يتلاءم مع ظروف النقابات والحاجة إليها من أجل تحسين شروط العمل، والمحافظة على الحقوق الاقتصادية للعاملين، من حيث الأجور والعلاقات والمعاشات والإحالة إلى التقاعد.

2 - عبد الوهاب بن خليفة، مرجع سابق، ص.117.

3 - المرجع نفسه، ص.117.

4- أنظرالمادة 8 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أقرت بذلك.

الوسيلة المثلى للأفراد من أجل الاتحاد والتعاون المشترك فيما بينهم لتحقيق مصالحهم وأهدافهم المشتركة¹.

رابعاً: المنظمات غير الحكومية: يشير مفهوم المنظمات غير الحكومية إلى مجموعة من المنظمات التي تقع بين الحكومة والقطاع الخاص مستقلة عن الدولة لا تهدف إلى الربح، تنظم بواسطة مجموعة من الأفراد تسعى للتأثير في السياسة العامة للدولة، إذ تهدف هذه المنظمات إلى تحقيق إلى تحقيق اتصال بين الأفراد والجماعات على المستوى الدولي والوطني كمنظمة الصليب الأحمر وتنوع وظائف المنظمات غير الحكومية وأدوارها تبعاً لطبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وترتبط حيوية هذا الدور ارتباطاً أساسياً بمدى رسوخ المبادئ الديمقراطية وقواعدها وما يتوفر من مناخ ملائم لممارسة هذه الأدوار².

وخلاصة القول أن دور منظمات المجتمع المدني لا ينحصر في مجال معين بل يتنوع بتنوع المجالات من حماية حقوق الإنسان وتسهيل اتصال الأفراد بالحياة العامة ومن هذا المنظور فإن المجتمع المدني يعتبر الوجه السياسي للمجتمع، تشكل قناة لمشاركة المواطنين في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية وتنظيمهم في جماعات قوية تستطيع التأثير في السياسة العامة ودورها في عمليات المساءلة والشفافية ومكافحة الفساد، توفير الفرص والخدمات للمواطنين وتنمية قدراتهم وتحسين مستوياتهم معيشتهم وذلك بمراقبة البيئة، حصر الممنوعات، المساعدة على الاتصال برجال الأعمال.

المطلب الثاني: ماهية الحكم الراشد

وتظهر لنا ماهية الحكم الراشد من خلال ذكر عوامل وأسباب ظهوره، تعريفه، خصائصه، ومكوناته.

1- ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص.171.

2- المرجع نفسه، ص.171.

الفرع الأول: عوامل وأسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد

استخدم مفهوم الحكم الصالح منذ عقدين من الزمن من قبل مؤسسات الأمم المتحدة، لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع اتجاه تطوري، وتنموي وتقدمي¹، حيث يعتبر الحكم الراشد انعكاس لتطورات وتغيرات حديثة، تجلت في التغير الذي طرأ في طبيعة دور الحكومة من جهة، والتطورات المنهجية والأكاديمية من جهة أخرى، إذ طرح المفهوم في سياقات اقتصادية، سياسية، ثقافية، وتأثير بمعطيات أخرى داخلية ودولية.

إن الإخفاقات في تنفيذ السياسات التنموية التي اقترحتها المؤسسات المالية الدولية والتي أدت إلى انعكاسات سلبية على هذه المجتمعات، مما دفع بها إلى محاولة تطبيق الأسلوب الديمقراطي في الحكم ومحاولة تجسيد الحكم الراشد من أجل تحقيق الفعالية والفاعلية في تجسيد الشؤون العامة، وعليه يمكن حصر الشؤون الأساسية لظهور مفهوم الحكم الراشد في أسباب متعددة سياسية اقتصادية واجتماعية وثقافية²، ونذكر أهمها على سبيل المثال:

- التغيرات الإقليمية والدولية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرات العولمة وسياسة السوق
- بروز مفاهيم ومبادئ جديدة في التنمية والمشاركة والتكافؤ وبناء المجتمع المدني والافتناع بأهمية مشاركة الناس والمجتمعات في عملية التنمية
- غياب الحقوق الأساسية للمواطن وقيام الدولة على أسس العصبية والتضامنيات القبلية والطائفية والجهوية والدينية وغيرها، مما سبب

1- بوديب خديجة ، دور مؤسسات الاتحاد الأوروبي في تفعيل الحكم الراشد: أنموذج دول المغرب العربي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2010، ص. 51.

2- حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية: دراسات أور ومتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، 2012، ص. 19.

أزمة شرعية لكثير من هذه الأنظمة، وحرَم المواطنين من حقوقهم، فتقدم الدولة الخدمات وكأنها هبات ممنوحة من الحاكم وليست حقوق للمواطن¹.

- ضعف بنية المؤسسات السياسية والإدارية، وغياب أو ضعف نظم المحاسبة والمساءلة في نظم الحكم فيها يقوم على الكثير شخصية السلطة وعدم الفصل بين العام والخاص².

- عولة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان
- عدم الاستقرار السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان وعرقلة تطوير منظومة القيم الديمقراطية والمشاركة والانتخابات وتعثر عمليات التحول الديمقراطية في الدول النامية، وبخاصة في الوطن العربي، حيث لم تشهد هذه الأخيرة نقلات نوعية تجاه تعزيز الديمقراطية³.

- فشل الدولة وعجزها على أن تكون المحرك الرئيسي للتنمية حيث تتعايش حالة استثنائية من العجز التنموي والإخفاق الوطني قومياً وإنسانياً خاصة مع تسلل الفساد إلى المؤسسات التي يفترض أن تكون في مقدمة الحرب عليه.

- ظهور فكرة اقتصاد السوق تدعو إلى انسحاب الدولة إلى أقصى حد ممكن، وترك عمليات التنمية لآليات السوق والمناقشة والتركيز على الإنتاجية والربحية، وتقليص حجم الدولة عبر الخصخصة، فكان من الضروري إشراك القطاع الخاص في عملية إدارة شؤون الدولة والمجتمع، حيث يلعب دور أساسي في عملية التنمية وما ساعد على اتساع دور القطاع الخاص ذلك التغير الجوهري في القواعد والأسس التي تحكم النظام العالمي، حيث زاد الاعتماد المتبادل

1- نفس المرجع، ص.20.

2- الطيب بالوصيف، مفهوم ومكونات الحكم الراشد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2005، ص.50.

3- للتفصيل أكثر راجع: بوحنية قوي، مرجع سابق، ص.07. عزلاني وداد، مرجع سابق، ص.08.

بين الدول، وكذا زيادة اندماج السوق، وتعمق حدة المنافسة نتيجة تحرير التجارة الدولية¹.

● إهمال المشكلات التنموية الرئيسية كال فقر والبطالة وضعف مستوى التنمية البشرية، وإهمال القضايا الاجتماعية وتدهور عدالة توزيع الدخل والثروة مما يقلل من الكفاءة المجتمعية، ويعطل فرص التنمية.

- شيوع ظاهرة الفساد عالميا وهذا ما أدى إلى ضرورة التفكير وانتهاج آليات تجعل من الأنظمة أكثر شفافية قصد القضاء على هذه الظاهرة، أدى إلى إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في عمليات التنمية².

الفرع الثاني: تعريف الحكم الراشد

ينطلق تعريف الحكم الراشد من مشاركة الأفراد والجماعات في المجتمع مع الحكومة المركزية والحكومات المحلية في الأنشطة والصلاحيات المختلفة إذا ما اجتمعت بشكل صحيح اقترن اجتماعها ووجودها مع ممارسات السلطة باحترام لحقوق وكرامة الإنسان وتغليب مصلحة المجتمع على المصلحة الخاصة. مع التنويه أنه رغم وضوح لفظ وتعريف الحكم الراشد إلا أنه لا زال موضوع جدلي من حيث التطبيق العملي ومعايير هذا التطبيق والمخرجات المتوقعة عنه³.

وينظر إليه على أنه أحد المرتكزات التي تقوم عليها الديمقراطية تحتاج إليها التنمية لتكون أكثر فاعلية وإيجابية، ويعبر عنه أحيانا بالحكم الصالح إلا أنه يؤدي نفس المعنى⁴، حيث يعرف من عدة زوايا تختلف من باحث لآخر ومن مؤسسة لأخرى ومن بينها:

1- المرجع نفسه، ص.20.

2- الطيب بالوصيف، ص.48.

3 - بوحنية قوي، مرجع سابق، ص.05.

4- قبل أن يستعمل مفهوم الحكم الراشد في الأدبيات السياسية استعمل في الأدبيات الإسلامية، ليعبر عن مرحلة هامة من عمر الدولة الإسلامية، وهي مرحلة الخلافة الراشدة، حيث كان أسلوب الحكم يدار

• تعريف البنك العالمي للحكم الرشيد: "أسلوب ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاجتماعية والاقتصادية للبلاد من أجل التنمية".¹

• تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحكم الرشيد: "ممارسة السلطات السياسية والاقتصادية والإدارية لتحسين شؤون المجتمع على كافة المستويات وتشتمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي تقوم من خلالها المواطنون بالتعبير عن مصالحهم والسعي إليها، وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم ومعالجة خلافاتهم".²

ومما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للحكم الرشيد على أنه: ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده وتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي ويشمل ذلك مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص إذ يكرس التعاون بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بخلق المناخ اللازم لسيادة حكم القانون وتطويق الفساد وتكريس المساءلة والتغيير.

وحتى يمكن تجسيده تعزيز مفهومه لأبد من وجود قيادة متميزة ومرنة و وجود قوانين وأنظمة وتشريعات ولوائح متداولة ومتعارف عليها وشفافية مشاركة مجتمعية فعالة من كافة مؤسسات المجتمع المدني.

الفرع الثالث: خصائص الحكم الرشيد

من الخصائص التي يميز بها الحكم الرشيد ما يلي:

على قواعد الرشادة، والصلاح وصيانة الحقوق، واحترام كرامة الإنسان، وغيرها من المبادئ الإسلامية الأساسية.

1- برنامج دعم المجتمع المدني، الحكم الرشيد في منظمات المجتمع المدني، دليل المتدرب، 27-29 فيفري 2012، ص.11.

2- نبيل دحماني، الديمقراطية كآلية لتجسيد الحكم الرشيد في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2000، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق، جامعة الأخوة منتوري، قسنطينة، 2011، ص. 105، 106.

- 1- مشاركة المواطن ومؤسسات المجتمع في الشأن العام: أي أن يكون للأفراد رأي في صنع القرار سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (عن طريق مؤسسات الوساطة المشروعة)، والمشاركة تقتضي¹:
 - توفر القوانين التي تضمن حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب وحرية التعبير والمشاركة في الحياة العامة.
 - وجود أطر ومؤسسات يمكن من خلالها المشاركة في الشأن العام.
- 2- الشفافية: الحق في الوصول إلى المعلومات والقدرة على الاطلاع على الموازنات ومراقبة مسار تنفيذ المشاريع والبرامج ذات العلاقة بشأن العام وتحقق الشفافية من خلال الإعلان عن الأنشطة وأهدافها ومصادر تمويلها² فالشفافية هي أحد العناصر الرئيسية للحكم الرشيد وتقوم على مبدأ عدم وجود أمور في الشأن العام تخفى عن المواطن، وبهذا فهي تعني الوضوح في الوظيفة الواجبات، سير المعاملات.
- 3- سيادة الحقوق وحكم القانون: إذ يجب أن تكون مؤسسات القانون عادلة وتولي الاهتمام خاصة لقوانين حقوق الإنسان، ومرجعية القوانين وسلطانها على الجميع من دون استثناء أو تمييزا انطلاقا من المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.
- 4- الاستجابة: أي محاولة المؤسسات والعمليات خدمة العملاء والاستجابة لمطالبهم، القدرة على تنفيذ المشاريع الأكثر استجابة لاحتياجات وتطلعات المواطن وبناء الاستخدام الرشيد والفعال للموارد والمصادر.
- 5- اتجاه الإجماع: يسعى الحكم الرشيد لتسوية الخلافات في المصالح لتحقيق الإجماع حول المصالح الجيدة والتي تخدم الجماعة والسياسة والإجراءات الممكنة لذلك.

1- عادل عبد اللطيف، الحكم الرشيد: المضمون والتطبيق، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فبراير/شباط 2013، ص.03.

2 - المرجع نفسه، ص.04.

- 6- المساواة و العدالة والاندماج الاجتماعي: بمعنى حق جميع الناس في الحصول على فرص الارتقاء الاجتماعي وتحسين أوضاعهم دون تمييز على أساس الجنس أو اللون أو الدين أو الأصل العرقي أو الأصل الاجتماعي أو غير ذلك من الفوارق، أما بالنسبة لمبدأ المساواة والاندماج الاجتماعي يقتضي تطهير القانون من كل شوائب التمييز وإنشاء القانون على قيم وتكافؤ الفرص¹.
- 7- الديمقراطية: هي شكل من أشكال الحكم السياسي قائم بالإجماع على التداول السلمي للسلطة وحكم الأكثرية، أي نظام لصناعة القرارات السياسية المجتمعية من خلال مجموعة من المؤسسات والسلطات والإجراءات والمنظمات التي تكفل أن يتمتع كل مواطن وصل للسن القانوني بحقوق متساوية في صناعة القرارات العامة².
- 8- المساءلة والمحاسبة: وجود أطر وآليات المساءلة والمحاسبة، امثال المؤسسات العامة والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني لهذه الآليات التي من شأنها محاسبة المسؤولين عما يقومون، وذلك بهدف تحسين الأداء ومحاربة الفساد.
- 9- الرؤيا الاستراتيجية: النظرة البعيدة المدى الهادفة إلى تنمية المجتمع التي تستند إلى فهم واضح للواقع والمعطيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتي خيار مستقبلي متفق عليه³.

الفرع الرابع: مكونات الحكم الراشد

تتضمن أطراف ومكونات الحكم الراشد مكونات وأطراف في:

أولاً: القطاع العام (الدولة): ويجب على الدولة كطرف من أطراف الحكم الراشد أن توفر الإطار التشريعي الملزم الذي يسمح بالمشاركة في القوانين التي تشكل المنظمات غير الحكومية، وإعطاء صلاحيات إدارية ومالية مناسبة

1- عادل عبد اللطيف، مرجع سابق، ص.06.

2- برنامج دعم المجتمع المدني، الحكم الرشيد في منظمات المجتمع المدني، دليل المتدرب، 27-29 فيفري 2012.

3- عادل عبد اللطيف، مرجع سابق، ص.06.

لهيئات الحكم المحلي لتقوم بوظائفها، وإلى خلق الأطر الحوارية بين جميع هذه الأطراف، والمؤسسات الرسمية كالمجلس النيابي، المجلس الاقتصادي أو الاجتماعي حول السياسات العامة، وفي ظل الشروع في هذه الخطوات لابد من احترام الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان، وسن التشريعات التي تضمن حرية الإعلام، وتطبيق مبدأ حكم القانون، وإصدار التشريعات وقوانين تهدف إلى تشجيع المشاركة السياسية.¹

وبالتالي فالدولة التي تتواجد فيها الانتخابات والديمقراطية، تكون الحكومة منتخبة، ووظائف الدولة متعددة الجوانب، بحيث تركز على إطار التفاعل الاجتماعي الذي يحدد المواطنة، وتملك سلطة المراقبة وممارسة القوة، ولديها مسؤولية الخدمة العامة تعمل على خلق بيئة مساعدة.

ثانياً: القطاع الخاص: يمثل القطاع الخاص المورد الرئيسي للفرص التي تفتح المجالات الاقتصادية لتشغيل الأيدي العاملة على كافة مستوياتها، إضافة إلى تأهيلها لتحقيق النتائج الإيجابية التي تساهم في التنمية الاقتصادية للمجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطنين وتحسين مستوى الخدمات لهم.² إذ يعتبر القطاع الخاص شريك في الإدارة ويوفر مناصب الشغل.³

ويتضمن مفهوم الحكم الراشد دور يجب أن يلعبه هذا الأخير، حيث تتراوح مهامه بين تعزيز العمل الجاد والمنتج وتوفير الشفافية في المعلومات والإحصاءات وتعزيز المسؤولية الاجتماعية، وتتميز العلاقة مع الجماعات ومراكز البحوث والتطوير لربط مخرجات التعليم بسوق العمل وحاجته وتشجيع البحث العلمي بالإضافة إلى الدور الاقتصادي في النمو وتوفير الوظائف وتوفير الاستثمارات

1- أوشن سمية، مرجع سابق، ص. 53.

2- بوديب خديجة، مرجع سابق، ص. 34.

3- عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص. 115.

والأموال وتأمين التنافسية، ويشمل القطاع الخاص كل المشاريع الخاصة غير المملوكة من الدول في قطاعات الصناعة وغيرها¹.

ثالثاً : المجتمع المدني: تعمل مؤسسات المجتمع المدني على إشراك الأفراد والناس في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، وتعمل على تنظيمهم في جماعات ذات قوة للتأثير في السياسات العامة، والحصول على حق الدخول للموارد العامة وبشكل خاص للفئات الفقيرة، لذا نجد أن مؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها المؤسسات غير الحكومية، تساعد على تحقيق إدارة أكثر ترشيداً للحكم من خلال علاقتها بين الفرد والحكومة، من خلال تعبئتها لأفضل الجهود الفردية والجماعية².

ويمكن استخدامها وفق الآليات التالية:

- التأثير على السياسة العامة، من خلال تعبئة جهود قطاعات من المواطنين وحملها على المشاركة في الشأن العام وتعميق المساءلة والشفافية عبر نشر المعلومات والسماح بتداولها على نطاق واسع.
- مساعدة الحكومة عن طريق العمل المباشر أو التمويل أو الخبرة على أداء أفضل للخدمة العامة وتحقيق رضا المواطنين.
- العمل على تحقيق مبدأ العدالة والمساواة أمام القانون، وحماية المواطنين من تعسف السلطة.
- توعية وتحسيس المواطنين بالثقافة الديمقراطية من خلال اكتساب أعضائها قيم الحوار وقبول الآخر، والاختلاف ومساءلة القيادات والمشاركة في الانتخابات.

1- غزلاني وداد، مرجع سابق، ص. 06.

2- للتفصيل أكثر راجع: زهير عبد الكريم، الحكمانية : قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص. 47- للتفصيل أكثر راجع: غزلاني وداد، مرجع سابق، ص. 07. بوحنية قوي، مرجع سابق، ص. 08.

المبحث الثاني: مدى مساهمة المجتمع المدني في تحقيق الرشادة
سأركز في هذا المبحث نقطتين أساسيتين هما: أهمية المجتمع المدني من جهة، واعتباره ركيزة ومحور ودعامة تحقيق الحكم الرشاد والصالح من جهة أخرى.

المطلب الأول: أهمية المجتمع المدني

يحظى المجتمع المدني بأهمية بالغة لا غنى عنها انطلاقا من الدور الذي يقوم به في سبيل تعزيز وتكريس الإطار الحقيقي للمجتمع والمشاركة الفعالة، وتجسيدها لمفاهيم الرشادة ومبدأ الديمقراطية وتدعيم المساءلة والمصادقية الاجتماعية ودفع العجلة التنموية المستدامة ودفاعا عن القضايا الدولية التي تهم المجتمع العالمي خصوصا وأنه أصبح يشكل شريكا منافسا للدول والمنظمات الدولية¹.

ضف إلى ذلك دوره في حماية روح الدولة بكل مقوماتها واستمراريتها حتى أصبح يشكل عاملا مهما في تحقيق التنمية الشاملة وتكريسها، لأنها تعد رأس المال الاجتماعي، الذي يستطيع تغطية الفراغ الذي تتركه الدولة التي تحرس على الإصلاح الذي يمكن من التطور البشري الدائم، والعدالة والعلاقات المعروفة ففي هذه الحالة تتحمل منظمات ومؤسسات المجتمع المدني، بعض الأعباء التي انسحبت منها الدولة تماشيا مع سياسات الإصلاحات، وبالتالي يشع دور منظمات المجتمع المدني إلى المجالات السياسية، والاقتصادية إلى جانب الاجتماعية².

1- خيرة بن عبد العزيز، دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الرشاد: نموذج المنطقة العربية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007، ص.50.

2- غزلاني وداد، مرجع سابق، ص.20.

نتيجة التغيرات التي شملت كل المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وظهور مفاهيم الرشادة وتجسيدها للنظام السياسي الديمقراطي وتعزيزا لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية أدى إلى التغيير في الأدوار بحيث لم تعد التنمية مسؤولية الحكومة وحدها بل تم التركيز على نقل العديد من الأدوار إلى القطاع الخاص والقطاع التطوعي (مؤسسات المجتمع المدني) على مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية، حيث أصبح له الدور الفاعل في للقطاع الحكومي لتقديم العديد من الخدمات والبدائل¹.

مع الإشارة أنهنتيجة للتطورات العولمة وتطور التكنولوجيا والاتصالات الحديثة وشيوع مبادئ قيمة المواطنة لابد على نشاط المجتمع المدني أن لا يقتصر على المستوى الوطني بل يمتد إلى العالمي². وبهذا فالحكومة الراشدة لا تتحقق إلا بواسطة وجود قطاع تطوعي صحي التي بواسطتها تكوين رأسمال اجتماعي قائم على الثقة والتعاون الاجتماعي، وهذا ما يؤدي إلى حكومة جيدة وتحسن أداء الأسواق الاقتصادية³. فمعظم الدول ترغب في وجود المنظمات غير الحكومية لما لها من أهمية كبيرة تؤثر إيجابيا على حياة الفرد والأسرة والمجتمع سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الصحية أو الثقافية أو غيرها، لاسيما وأن هذه المنظمات لا تهدف إلى الربح، وتتراوح مجالات عمل هذه المنظمات بين حقوق الإنسان، المرأة، العدالة، التنمية، الأعمال الخيرية، الإغاثة، وتقديم المساعدة للمرضى، وتطوير أنظمة التعليم⁴.

1- بوحنية قوي، مرجع سابق، ص.05.

2- المرجع نفسه، ص.06

3- هذا ما توصل إليه "روبرت بوتنام" في بحثه الميداني الأكاديمي الأمريكي الذي ركز فيه على إيطاليا، للتفصيل أكثرراجع:

Time Plumper, d'après Putnam Robert, Making Democracy: Civic tradition in modern Italy, Princeton university press, 1994, P.07.

4- للتفصيل أكثرراجع: بوديب خديجة، مرجع سابق، ص.89. غزلاني وداد، مرجع سابق، ص.15.

إن أهمية الدور الذي تؤديه منظمة منفردة من هذه المنظمات قد يبدو صغيراً، ولكن أهمية ما تقوم به هذه المنظمات مجتمعة على درجة كبيرة من الأهمية ولا يمكن تجاهلها، ولذلك حاولت مختلف دول العالم سن تشريعات وقوانين تضمن وجود منظمات غير حكومية وفعالة وقوية¹.

تزداد أهمية المجتمع المدني، ونضج مؤسساته لما يقوم به من دور في تنظيم مشاركة الناس في تقرير مصيرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من إفقارهم، وما يقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، ثقافة بناء المؤسسات، ثقافة الإعلاء من شأن المواطن².

لكي يتحقق المجتمع المدني الفاعل لأبد من: قدرات كافية لتنفيذ أعماله وتوفير بيئة مساعدة تتضمن الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يضمن حقوق الجمعيات والحوافز لتدعيم وتسهيل الطرق التي تؤدي إلى زيادة المشاركة في صنع السياسات العامة وتنفيذها³.

وبالتالي فتحقيق التنمية في الدولة لا يتوقف على القطاع الخاص الذي يوفر الفرص ولا على القطاع العام الذي يتوقف على الدولة التي تحكم بل لابد من قطاع ثالث يتمثل في منظمات المجتمع المدني التي تسهل التفاعلات ضمن الشبكات الاجتماعية والسياسية وبناء القدرات وتنميتها.

المطلب الثاني: المجتمع المدني دعامة الحكم الراشد

تقوم مؤسسات المجتمع المدني على فكرة التطوعية والمؤسسية والاستقلالية، وتشكل علاقة وسيطة تكاملية بين الحكومة والأفراد، وتقوم بأدوار

1- أحمد إبراهيم ملاوي، "أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الثاني، صادر في 2008، ص. 260.

2- أحمد إبراهيم ملاوي، مرجع سابق، ص. 263.

مكملة أساسية أو مصوبة ومصححة ذات مضامين ديمقراطية تتراوح بين الحد من سلطة الدولة بتعزيز المشاركة، وحماية حقوق الإنسان، وتجميع وتنمية المصالح، وبتكوين القيادات وتعزيز القيم الديمقراطية، وربط الممنوعات المتنافرة في الأصل والمساهمة في الإصلاح الاقتصادي والتعزيز المتبادل للحكومة وللحياة المدنية¹.

فالدور التكاملي الذي يؤديه المجتمع المدني عزز من مكانته وجعله ملازماً للدولة العصرية، بل أكثر من ذلك، أضى شريك ثالث في النظام الديمقراطي التشاركي، إلى جانب القطاع الخاص والقطاع الحكومي، ومن هذا المنظور أو الزاوية فالمجتمع المدني هو الذي يؤمن بنية مساعدة ومنظمة للعمل الإنساني غير الربحي والتي يعمل فيها الناس بإرادتهم، بعيدين عن أي ضغط حكومي أو ضغط السوق وهو الذي يؤمن الخدمات من خلال العمل التطوعي، لذلك فهو عبارة عن أبنية اجتماعية وسيطة، أي عبارة عن حلقة وصل أو ممر بين الحكومة والقطاع الخاص، وهذا ما عزز دور الدولة كشريك لترشيد النظام السياسي وتحقيق التنمية المستدامة².

ويشير الحكم الراشد إلى التكامل والتناسق والتمازج بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق حكم المجتمعات والمنظمات، بحيث يتمكن الأفراد من التعبير عن الاهتمامات، التأثير في اتخاذ القرارات، معرفة من يتخذ القرار وما هو القرار المتخذ³.

والجدير بالذكر أن مؤسسات العمل المدني في كافة دور العالم وخصوصاً في المجتمعات الديموقراطية دوراً بارزاً في بناء أسس الحياة الديموقراطية

1- خيرة بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص.56.

2- المرجع نفسه، ص.51.

3- دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مفاهيم الحكم الرشيد، المركز الفلسطيني للاتصال والسياسات التنموية بتمويل من GIZ، فلسطين، ص.12.

والتشكيل السياسي في هذه المجتمعات، وتساهم في تعزيز السلوك المدني وإرساء مفاهيم الرشادة وتحقيقاً للتنمية المستدامة¹.

ولكي يتحقق الحكم الرشيد لابد من الدعائم والمحاور والمبادئ الأساسية التالية:

1- مبدأ حرية وحقوق الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني: ولتحقيق هذا المبدأ لابد من:

- الشرعية: بما هي اعتراف الحكومة بدور المجتمع المدني وذلك انسجاماً مع المبادئ التي تقرها حقوق الانسان والقانون الدولي واعتماداً على مبدأ حرية تأسيس الجمعيات وضمان حرية عملها.
- الاستقلالية: بمعنى الاستقلالية الإدارية والتنظيمية بما في ذلك آليات صنع القرار وتداول السلطة واستقلالية الأهداف وفق المصالح والأولويات والاحتياجات.

2- بلورة إطار عام للمبادئ والمفاهيم التنموية التي تنبثق عنه سياسات عامة في القطاعات التنموية المختلفة كقطاع الصحة، التعليم، والرفاهية الاجتماعية.

3- بلورة مفهوم التعاون المهني الذي يستند إلى مبدأ المشاركة الكاملة أي أن يكون القطاع المدني شريكاً تنموياً كاملاً عن طريق:

- المشاركة في صنع السياسات وبلورة الرؤيا.
- بلورة آليات التشاور المؤسسة والمنظمة بين الحكومة والمجتمع

المدني

4- بلورة مفهوم التعاون المهني بين القطاع الأهلي والمجتمع المدني والنيابات والتعاونيات والقطاع الخاص والأحزاب وخصوصاً مع الأحزاب السياسية التي تتجه نحو السيطرة على المجتمع وعلى مؤسساته.

1 - المرجع نفسه، ص. 12.

5- تقوية وتعزيز البناء الديمقراطي وتطوير القدرات والبناء المؤسسي والتنظيمي عن طريق: تعزيز التشاور والتنسيق، إقامة علاقات مع المجتمعات المحلية.

يجب على منظمات المجتمع المدني أن ترسخ مفهوم التنمية والتحول نحو الديمقراطية وذلك بأن تضع على عاتقها المحاور والأسس التالية:

- أ- تعريف المجتمع بمزايا الخيار الديمقراطي
 - ب- الدفاع عن الديمقراطية ونشر الوحدة الوطنية
 - ت- العمل على فضح وإفشاء الممارسات الخاطئة في مؤسسات الدولة
- بما فيها الرشوة والفساد الاقتصادي والمالي والإداري
- ث- تكامل وتنسيق وتشابك العلاقات بين القطاع العام والخاص و المجتمع المدني والقضاء على الأمية والأمراض المزمنة.

فالحكم الرشيد هو ركيزة التنمية المستدامة، لذلك فبات من صلب مسؤوليات الحكومات اليوم ليس التنمية الاقتصادية فحسب وإنما تحقيق مهمة استدامة التنمية البشرية التي تعنى بتحسين المستوى المعيشي وكافة الأمور الاجتماعية، فوسيلة النجاح في تحقيق التنمية المستدامة تكون مقياسا لنجاح إدارة الحكومة للاقتصاد كفاءة وفعالية، وهذا لا يتأتى إلا بالحفاظ على الموارد المسخرة للتنمية من التبذير والهدر، وهذا لا يتم إلا بقوة القانون¹.

وتستطيع مؤسسات المجتمع المدني وفي مختلف المجتمعات أن تلعب دور الحاسم في الكثير من القضايا المحورية والمفصلية في المجتمع الذي تعيش فيه وهي بذلك أداة تدعم وتعزز دور السلطة في تلك الدولة من أجل تعزيز مفاهيم الديمقراطية والحقوق المدنية، والحكم الرشيد أو أن تلعب الدور العكسي ذلك أن المؤسسات يمكن أن تدعم السلطة في تعزيز الحكم الرشيد من خلال الدعائم والركائز التالية:

1- مركز الدراسات الإقليمية، مقومات الحكم الرشيد في استدامة التنمية العربية، ص.02.

- 1- تنفيذ حملات توعية مستمرة لتعزيز أطر التعاون والتفاعل ما بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني وأفراده، وذلك من خلال توفير المعلومات بالاتجاهين ومع ذوي العلاقة، وخاصة في القضايا المحورية والحاسمة وذات المساس المباشر بحقوق الإنسان وحياته.
- 2- المشاركة مع السلطات التنفيذية والتشريعية في مناقشة والتداول في القضايا العامة، وخاصة في صياغة القوانين وتعديلها وكذلك في اتخاذ القرارات الاستراتيجية.
- 3- تقديم ومناقشة التقارير المتعلقة بالرقابة على أداء السلطات المختلفة وبهدف سد الثغرات والفجوات في الأداء وتعزيز الأداء الإيجابي.
- 4- إعداد الدراسات والأبحاث حول القضايا والمشاكل المجتمعية كالفقر والبطالة وقضايا المرأة والطفل واقتراح الحلول ومناقشتها مع السلطات التنفيذية.
- 5- المساهمة الفاعلة مع السلطات ومؤسسات العمل المدني المختلفة والخاصة من أجل تعزيز سيادة القانون وممارسته بحرية وشفافية وخضوع القائمين عليه للمساءلة.
- 6- تنفيذ دراسات وأبحاث في مجال التنمية وذلك بهدف تحقيق التوازن في التخطيط والتنفيذ ونقل التنمية إلى مختلف المناطق بناء على الدراسات.
- 7- المساهمة مع السلطات في حل المشاكل والصعوبات الداخلية بهدف تحقيق الاستقرار وتوفير الأمن وذلك من خلال حملات توعية مستمر

الخاتمة:

ومن هنا نستخلص بأنه يجب تضافر ثلاث قطاعات: قطاع الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص (رجال الأعمال) لكي يتحقق مقداراً من التعاون الضروري بين القطاعات المختلفة وفي إطار تعاون دولي مع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتكريس البنية القانونية، والتخلي بمبادئ الإدارة الرشيدة المؤسسية بعيداً عن التسلط الفردي والهيمنة، وهذا يتطلب تداولاً للسلطة ومكافحة

للفساد وفقا لمسائلات قضائية، وفي اطار مجتمع مدني حر وعلاقات دولية تتسم بقدر من الاحترام لقواعد القانون الدولي وفي اطار المصالح المشتركة. فلا بد السير معا اذا توفرت ارادة سياسية وتشريعات ضامنة ومؤسسات وقضاء مستقل ومساءلة وشفافية وتداول سلمي للسلطة ومجتمع مدني ناشط ورقابة شعبية وإعلام حر إذ لا يمكن تحقيق احدهما دون الآخر الا استثناءً.

وبالتالي فطبيعة الدور الذي يؤديه المجتمع المدني إما يكون دورا مكملًا ومتناسقًا لدور الدولة وإما مصوبًا ومنهبا لها، فكلما كان هناك مجتمع مدني قوي كلما كانت هناك إمكانية بناء الرشادة وتجسيدها لماهيتها، وكلما ضعف النظام السياسي الديمقراطي في تحقيق الرشادة السياسية يؤدي لا محالة إلى ضرورة تدخل مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق ذلك.

والحكم الراشد لا يمكن توصلها بدون مؤسسات المجتمع المدني ولا يكون الحكم ديموقراطيا حقا بدون تعزيز ركائز ومفاهيم الحكم الراشد التي يقوم عليها. فتحقق بذلك المعادلة التالية:

إرساء الحكم الرشيد = تنمية مستدامة = سيادة القانون = إدارة قوية = شرعية = فعالية تطبيق القانون = مجتمع مدني قابل للتغيير والتطور = مشاركة فاعلة.